



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
الدائرة : العمالية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ 29 جمادى الأول 1440 هـ الموافق 2019/2/4م

برئاسة الأستاذ المستشار / مشارى يوسف القصار وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المُستشار/ عبدالصمد عيسى الكندري (وكيل المحكمة) و المُستشار / ايمن عبدالشافى

المحامى مسفر عايض
وحضور السيد / بدر علي المطيري أمين سر الجلسة
mesferlaw.com

في الاستئناف المُقيد برقم: 2018/512 عمالي / 1.

المرفوع من

شركة -----

ضد

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً:

حيث أن وقائع النزاع ومستندات الطرفين ودفاعهما قد أحاط به الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم 2017/190 عمالي كلي 3 الفروانية، وإليه تحيل المحكمة بشأن تفاصيل واقعة التداعي وتوجزها في أن المدعية (المستأنف ضدها) قد أقامت بها بموجب صحيفه أودعت إدارة الكتاب في 22 / 2 / 2017 و أعلنت قانوناً للشركة المدعى عليها طلبت في ختامها الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي لها 1. و 11 يوم اجور متاخرة. 2. بدل رصيد الاجازات والاعیاد والعطل الرسمية

وذلك على سند من القول حاصله انها بتاريخ 2016/6/23 التحق بالعمل لدى المدعى عليها بمهنة موظف فندق بأجر شهري قدره 800 دينار كويتي و بتاريخ 2016/10/11 اوقفتها عن العمل دون ان توفيهها مستحقاتها العمالية - وتعذرت التسوية امام ادارة العمل مما دفعها لرفع دعواها بغية القضاء لها بما سلف من طلبات.

وحيث تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها حيث
مثل فيها طرفيها كلا بوكيل و قضت المحكمة بندب خبير في الدعوى لإداء
المأمورية المبينة بمنطوق ذلك القضاء و الذى تحيل إليه المحكمة منعا للتكرار و
نفاذا لذلك القضاء فقد باشر الخبير المأمورية المنتدب إليها و أودع تقريراً انتهى
فيه إلى نتيجة ضمنها أن المدعية قد التحق بالعمل لدى المدعى عليها بتاريخ
2016/6/23 بمهنة مصففة شعر بأجر شهري قدره 800 دينار و ولم يتطور
أجرها حتى نهاية علاقة العمل في 2016\10\11 و أن سبب انتهاء علاقة
العمل يعود للمدعى عليها و أن المدعية تستحق مكافأة نهاية خدمة مبلغ
139,410 د.ك ومقابل الاجازات السنوية مبلغ وقدره 278,820 د.ك وبديل
انذار مبلغ وقدره 2400 د.ك ورواتب متأخرة مبلغ وقدره 338.461 واجمالى
مستحققاتها مبلغ وقدره 3156.691 د.ك

وبجلسة 2018/10/2 حضر الطرفين كلا بوكيل محام والحاضر عن

المدعية وافق على التقرير والحاضر عن المدعى عليها ابدى اعتراضه عليه

وقدم مذكرة باعتراضاته طالعتها المحكمة

وبجلسة 2018\10\30 صدر الحكم المستأنف الذى قضى فى منطوقه

بالزام المدعى عليها بأن يؤدى للمدعية مبلغا اجماليا 3156.691 د.ك والزمته

بالمصاريف المصاريف و عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماه 0

وحيث أن المدعى عليها لم ترتضى ذلك القضاء فطعنت عليه بالاستئناف

المائل بصحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة فى 2018/11/28 وأعلنت

للمستأنف ضدها بطلب الحكم أولاً بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه والقضاء مجددا

اصليا بإحالة الاستئناف الى ادارة الخبراء لمباشرته بمعرفة خبير اخر لبحث

اعتراضاتها المبينة بصحيفة الاستئناف .

احتياطيا الحكم بعدم احقية المستأنف ضدها فى مقابل رصيد الاجازات
وبدل الانذار وبعدم احقيتها سوى فى مبلغ 86.301 د.ك نظير مكافأة نهاية
الخدمة عن فترة التجربة وبالزام المستأنف ضدها بالمصروفات واتعاب المحاماه
الفعلية عن درجتي التقاضي .

وأست استئنافها على أسباب حاصلها: 1. الفساد في الاستدلال
والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالمستندات وقالت بيانا لذلك ان محكمة
اول درجة اقامت قضائها على استنتاج على غير اساس سليم واخذت بتقرير
الخبير محمولا على اسبابه رغم الاعتراضات الموجهة اليه وهى ان تاريخ بداية
العمل 2016\8\8 وليس 2016\6\23 وذلك حسبما ثابت بتقرير الحضور
والانصراف وتوقيع المستأنف ضدها على نظام العمل المتبع بالفندق والمؤرخ
2016\8\10 وكافة المستندات التي تدلل على ذلك على النحو الثابت بصحيفة
الاستئناف وازافت ان الخطأ في احتساب المدة اثر على كافة مستحقات
المسـ _____ تأنف ضـ _____ دها

2. بطلان الحكم المستأنف للإخلال بحق الدفاع كون ان المستأنفة بمذكراتها ودفاعها امام اول درجة ابدت اعتراضها على تقرير الخبير وطلبت اعادة الدعوى الى الخبير والتفتت المحكمة عن ذلك ولم تتناولها في مدونات حكمها .

وقد نظر الاستئناف بجلسة 2019\1\14 وبحضور وكيل عن المستأنفة ووكيل عن المستأنف ضدها والحاضرة عن المستأنفة قدمت حافظة مستندات المت بها المحكمة عن بصر وبصيرة والحاضر عن المستأنف ضدها قدم مذكرة بدفاعه ودفع فيها بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب و طلب رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف والمحكمة قررت حيز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم.

وحيث ان المحكمة تمهد لقضائها وردا على نعي المستأنفة المتمثل في الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالمستندات وبطلان الحكم للأخلال بحق الدفاع بمقولة ان محكمة اول درجة اقامت قضائها على استنتاج غير اساس سليم واخذت بتقرير الخبير محمولا على اسبابه رغم الاعتراضات الموجهة اليه وهى ان تاريخ بداية العمل 2016\8\8 وليس

23\6\2016 وذلك حسبما ثابت بتقرير الحضور والانصراف وتوقيع المستأنف ضدها على نظام العمل المتبع بالفندق والمؤرخ 10\8\2016 فذلك مردود عليه بان المحكمة اطمئن وجدانها الى ان تاريخ التحاق المستأنف ضدها بالعمل لدى المستأنفة حسبما انتهى اليه الخبير خاصتا وان الثابت من صورة ايصال الايداع البنكي المؤرخ 29\9\2016 بمبلغ 1200 د.ك ان المستأنفة اودعت للمستأنف ضدها مستحققاتها السابقة على ادراجها بمنظومة العمل وحسبما انتهى اليه الخبير واطمئنان المحكمة الى دفاع المستأنف ضدها في هذا الشأن بالإضافة الى ان محكمة اول درجة ربت على طلب إعادة الدعوى الى الخبير ردا سائغا ومن ثم لا يوجد بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ,

ولما كان من المقرر بنص المادة 138 من قانون المرافعات انه للخصوم - في غير الاحوال المستثناه في القانون - ان يستأنفوا احكام محاكم الدرجة الاولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي. ويجوز - مع ذلك استئناف - الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى اذا كان الحكم صادرا

على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الامر المقضي ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهاءيا عند رفع الاستئناف. يجوز ايضا استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم.

وأن المشرع رأى أن الحكم الباطل أو المبنى على اجراءات باطلة ، وان صدر أيهما بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى ، ليسا جديرين بأن يحوزا حجية الشيء المحكوم به ، فاعتبر فتح باب الاستئناف فيهما رغم انعدام وسيلة الطعن بمثابة ضمانه مشروطة بوقوع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم شريطة ان يكون البطلان للقصور في الأسباب الواقعية . دون القانونية فالمشرع لم يرتب بطلان الحكم صراحة الا على القصور في أسبابه الواقعية دون الأسباب القانونية ولم تجزه اذا بنى على مخالفة القانون .

وهذا استثناء لا يجوز التوسع فيه ولما كان الحكم المستأنف ليس به أي قصور في الاسباب الواقعية وبالتالي يحوز حجية الشيء المحكوم به ولا يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

وحيث إن مفاد نص المادة 34 من قانون المرافعات أن حكم المحكمة الكلية يكون إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسة آلاف دينار ، كما أن مؤدى نص المادتين 37 ، 140 من ذات القانون أن تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف يكون على أساس آخر طلبات الخصوم .وكانت العبرة في تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف يكون على أساس آخر طلبات الخصوم باعتبار أن هذه الطلبات التي استقر عليها هي التي تعبر عن القيمة الحقيقية لدعواهم وليس بقيمة ما قضت به المحكمة ، يكون على أساس آخر طلبات الخصوم في الدعويين الأصلية والفرعية المرتبطة بها باعتبار أن هذه الطلبات التي استقروا عليها هي التي تعبر عن القيمة الحقيقية لطلباتهم ولما كان ذلك وكانت طلبات المستأنف ضدها النهائية أمام محكمة أول درجة هي إلزام

[المحامي مسفر عايش](http://mesferlaw.com)



mesferlaw.com

المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com



المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com

